أهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي
دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2016

د.عمر فرج القيزاني[1]

مستخلص الدراسة:

استهدفت الدراسة إلى تحديد أهم مصادر ومسببات التضخم في الإقتصاد الليبي , وذلك من خلال دراسة أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية (داخلية وخارجية) على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , حيث تم تحديد هذه المتغيرات بناء على أراء عدد من نظريات التضخم , وقد صنفت الدراسة هذه المسببات إلى خمس أسباب أو مصادر (نقدية , إنفاقية , ذات علاقة بعوامل النفقات والتكاليف , هيكلية , خارجية) , وفي إطار القياس الكمي , بغرض معرفة مسببات هذه الظاهرة وتحديد مسئولية العوامل المسببة لها في الاقتصاد الليبي , أتت مسئولية العوامل الهيكلية والخارجية في المرتبة الأولى , بما يؤكد أن الاختناقات التي سببتها عملية التنمية – بما رافقها من أخطاء أثناء عمليتي التخطيط والتنفيذ – من أهم العوامل المسببة لهذه الظاهرة , إضافة إلى عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي لمجاراة الطلب المتزايد , الأمر الذي أدى إلى الالتجاء للخارج لتغطية الفجوة الناشئة عن ذلك الخلل , وبالتالي التعرض لضغوط التضخم المستورد .

مفتاح الكلمات: التضخم ، دفع التكاليف , دفع النفقة , التضخم المستورد , الاختلالات الهيكلية , الاقتصاد الليبي .

المقدمة:

يمثل التضـــخم في الاقتصـــاديات النفطية ظاهرة خطيرة , ينعكس أثرها على كافة مناحي الحياة الاقتصـادية والاجتماعية بصـورة واضـحة , كما يعمل التضـخم في هذه الاقتصـاديات عمله المؤثر في إضـعاف أثر النتائج المرجوة من عملية التنمية الاقتصـادية , ومن سـياسـات تضـييق حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة, ويمكن إرجاع التضـخم في الاقتصـاد الليبي (بإعتباره إقتصـاداً نفطياً) إلى أكثر من مصدر أو سبب , فيُرجع من ناحية إلى عوامل أو أسباب نقدية بحته , أو لأسباب تتعلق بسبب التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي ومكوناته , أو لأسباب هيكلية ناشئة عن مشاكل التخلف وتحديات التنمية , أو لأسباب تتعلق بزيادة التكلفة مثل انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستوى الأجور, كما يمكن إرجاع التضخم في الاقتصاد الليبي من ناحية أخرى إلى عوامل خارجية (تضخم مستورد) , على هذا الأساس فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل آلية توليد التضخم في اقتصاد يعتمد نشاطه على دخل الصادرات من

[1] أستاذ مشارك بكلية التجارة بجامعة الزيتونة ، faragomar@hotmail.com

سـلعة وحيدة قابلة للنضـوب , وضـعيفة التشـابك مع قطاعاته الإنتاجية الأخرى , وذلك من خلال تحليل مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الليبي .

مشكلة الدراسة:

تشكل ضغوط التضخم في الاقتصاد الليبي أهمية كبيرة وتحدياً لصانعي القرار , وتسبب القلق على المستويين الرسمي والشعبي , ناهيك عن الآثار السلبية المتوقعة للتضخم , على الخطط القومية للدولة , نحو سعيها لتحقيق التنمية , كما أن التضخم يشوه قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج , وما يؤدي إليه من تباطؤ النمو , الأمر الذي ينعكس على المستوى المعيشي و الاقتصادي لأفراد المجتمع , خاصة ذوي الدخل المحدود , والذين يشكلون نسبة كبيرة من أفراد المجتمع , الأمر الذي يفرض تحديات أمام صناع السياسة العامة في الدولة , من أجل تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي لهم وتحقيق آمالهم , من هنا تأتي مشكلة الدراسة والتي تتمثل في التساؤلات الآتية :

- ماهي أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
- هل ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في كبح معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ؟
- ماهي أهم المقترحات لمعالجة التضخم في الاقتصاد الليبي ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تهتم بتحليل ودراسة سلوك معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , والدور الذي تلعبه كل من المتغيرات الداخلية والخارجية في تحديد هذا المعدل , كما تبين مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق استقرار مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي .

فرضيات الدراسة:

ينطلق البحث من اختبار صحة الفرضيات التالية :

1- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل النقدية وبين قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي .
2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل الإنفاقية وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .
3- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين عوامل دفع النفقة وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.
4- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين العوامل الخارجية (التضخم المستورد) وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .
5- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الاختلالات الهيكلية وبين ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تشخيص الأوضاع القائمة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة , والسياسات المتبعة في مختلف المجالات المرتبطة بإحداث التضخم , وتحديد مسؤولية كل منها في التضخم , وذلك بغرض الوصول إلى المسببات الرئيسية للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الليبي .

منهجية الدراسة :

سيتم معالجة المشكلة البحثية باستخدام منهجي التحليل والاستنباط , لإظهار مدى التأثير الكمي للعوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد الليبي , وذلك باستخدام نماذج رياضية وقياسية تجريبية , مع الاستعانة ببعض النماذج التي تناولتها دراسات أخرى في الصورة النهائية , واقتباس منها ما يمكن إسقاطه على الوضع القائم في الاقتصاد الليبي .

الدراسات السابقة :

تناولت بعض الدراسات مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي , وبحثت بعض جزئياته من زوايا مختلفة , وفيما يلي ملخص لما توصلت إليه أهم هذه الدراسات :

- **دراسة (رحومة والصالحي , 2019 , مجلة المعرفة , كلية التجارة –جامعة لزيتونة – ليبيا) : العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 .**

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 , وقد خلصت الدراسة إلى أن التغير في عرض النقود وسعر الصرف يؤثران بشكل معنوي في المدى الطويل على التغير في التضخم .

- **دراسة (أبولسين , 2009 , مجلة قطوف المعرفة – مركز الدراسات والبحوث – ليبيا) : أثر التضخم على مستويات توزيع الدخل في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2007 .**

هدفت الدراسة إلى قياس الأثر التوزيعي للتضخم على الدخل المحلي في الاقتصاد الليبي , وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي , قد أدت إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الشهري خلال الفترة 1980– 1998 بنسبة انخفاض قدرت بـ 73 % , أما السنوات التالية وحتى العام 2006 , فقد تحسن الدخل الحقيقي للفرد نتيجة للتغيرات التي أدخلت على نظام الأجور في الاقتصاد الليبي .

- **دراسة (الشيبة , 2000 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : تحليل الطلب على النقود وعلاقته بالتضخم في الاقتصاد الليبي .**

هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي , مع تحديد العوامل التي ساهمت في تحديد مسارها خلال الفترة 1975 – 1996 , مع التركيز على عامل التضخم كمحدد لدالة الطلب على النقود , , وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عرض الأرصدة النقدية الحقيقية ومعدل التضخم , كما أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , كارتفاع نفقة الإنتاج الناجمة عن انخفاض مستوى الإنتاجية , والتوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانية العامة , وارتفاع الدخول الناجمة عن نشاط التصدير .

- **دراسة (الغريبي , 2002 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : سياسة الدعم وأثرها على المستوى العام للأسعار مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 – 2000 .**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدعم السلعي على بعض المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها المستوى العام للأسعار , وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل أغربها هي عدم تأثر المستوى العام للأسعار بالدعم السلعي , وأعزت الدراسة ارتفاع رقم الدعم السلعي بأنه لم يكن ناجماً عن ارتفاع كميات أو أسعار السلع المستورة , بل كان نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الليبي.

- **دراسة (الصويعي , 2009 , أكاديمية الدراسات العليا – ليبيا) : تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2008 .**

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي , وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم , وعلاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى كلا من معدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي .

الجانب النظري:

1- تعريف التضخم :

بالرغم مما تعترض فكرة اعتماد تعريف معين للتضخم من لبس وصعوبة , فإنه يمكن تعريف التضخم بأنه : ظاهرة تعبر عن حركة تصاعدية ذاتية مستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة , تضعف خلالها قدرة النقود على أداء وظيفتها كمقياس للقيم أو كقوة شرائية عامة , مع تأثر هذه الظاهرة بتفاعل مجموعة من القوى الداخلية والخارجية تظهر في شكل مجموعة من الإختلالات الهيكلية والوظيفية والتي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب زائد عن قدرة العرض (الزبيدي , 1990) . ويتميز تعريف التضخم هذا , بأنه يضفي على التضخم صفة الحركة , وبالتالي فهو عملية ديناميكية يمكن الوقوف عليها لفترة طويلة نسبياً , وأن حركة الأسعار هذه مستمرة تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي , فهو ليس ظاهرة وقتية , وأن طابعه ذو ارتفاع تراكمي في الأسعار , وأنه يوحي بانخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة .

2-أسباب التضخم :

اختلفت النظريات والمدارس الاقتصادية في تفسيرها للظاهرة التضخمية , حيث ظهرت عدة نظريات حول أسباب التضخم , فعزت بعض النظريات التضخم إلى عوامل جذب الطلب , حيث يحدث هذا النوع من التضخم , نتيجة لزيادة الطلب الكلي بقدر يفوق عن زيادة العرض السلعي عند مستوى التوظف الكامل أو بالقرب منه (الشمري , 2009) , وهذا الأمر قد يحدث بسبب زيادة تلقائية في الاستثمار أو زيادة في الإنفاق الحكومي فوق مستوى الإيرادات العامة (عجز الموازنة العامة) , أو نتيجة تحقق فائض في الميزان التجاري , فإذا حدثت مثل هذه الزيادة التلقائية في الطلب الكلي , فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع , ولكن من المتوقع أن يتوقف مثل هذا الارتفاع بعد فترة , ويتحقق التوازن مرة أخرى داخل الاقتصاد عند مستوى عام للأسعار

أعلى مما كان عليه الوضع قبل حدوث صدمة الطلب الكلي , وذلك ما لم تحدث زيادة في عرض النقود , فالتضخم تبعاً لصدمة الطلب الكلي هو ظاهرة مؤقتة لفترة من الزمن , أما في ظل الزيادة النقدية فإن التضخم سوف يستمر ويتواصل , والتغذية النقدية التي تصاحب الزيادة التلقائية في الطلب الكلي هي التي تسبب استمرار الموجة التضخمية , وأنه كلما كانت التغذية النقدية أكبر كلما اشتدت حدة الارتفاع في الأسعار على المدى الطويل (يسرى , 2000) .

وعزته نظرية أخرى إلى دفع عوامل جانب العرض أو بســـبب دفع التكاليف , حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع النفقات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار, وتضخم النفقة يكون على عكس حال التضخم الطلبي ، ففي حالة الأخير يؤدى فائض الطلب إلى زيادة الأسعار , وبالتالي إلى زيادة الأجور، أما التسلسل السببي في حالة تضخم النفقة فإنه يسير في اتجاه معاكس ، لأن الدافع المبدئي في هذه الحالة يتحقق نتيجة للزيادة في الأجور النقدية أو في أســـعار باقي المدخلات الأخرى ، مؤدياً بالتالي إلى زيادة أســـعار الســـلع والخدمات النهائية لمواجهة هذه الزيادة في النفقات (صالح , 2006) .

الجانب التطبيقي :

1 – تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي :

نظراً لتعقد وترابط مسببات التضخم فإنه لا يمكن أن نعزو إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي إلى عامل بعينه , بل أنها جاءت مدفوعة بمجموعة من العوامل على جانبي العرض والطلب , سواء في السوق السلعية أو السوق النقدية , على الرغم من إكتساب التضخم للطابع النقدي في المحصلة , ويبين الشكل رقم (1) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 –2016) , ويتضح منه أن الظاهرة التضخمية قد وسمت مسار الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية , رغم حصول تطورات سعرية إيجابية خاصة في سنوات النصف الأول من العقد الأول للألفية الثالثة , إلا أن تبدلاً جوهريا أخذ يطرأ على اتجاهات المستوى العام للأسعار مع العام 2011 , ليضع الاقتصاد الليبي مجدداً في مواجهة الضغوط التضخمية .

شكل رقم (1)

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970–2016

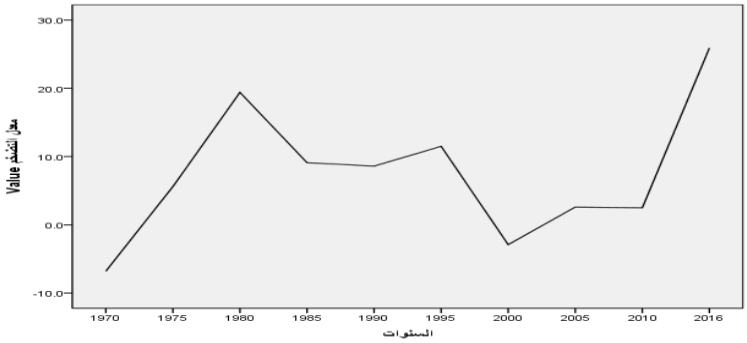

المصدر : مخرجات برنامج SPSS إعتماداً على / النشرة الإقتصادية , مصرف ليبيا المركزي , سنوات مختلفة .

2- أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي:

2-1 اختبار السلاسل الزمنية لتقدير دالة التضخم في الأجل الطويل :

تواجه دراسة العلاقة في المدى الطويل مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية , خاصة تلك التي تمثل متغيرات إقتصادية كلية هي غير مستقرة , وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار المتحصل عليه بين المتغيرات قد يكون زائفاً , لذا فإنه يتوجب دراسة إستقرارية السلاسل , والجدول رقم (1) يبين نتائج إختبار استقرارية السلاسل الزمنية , الخاصة بقياس أثر العوامل الممثلة لمصادر التضخم في الاقتصاد الليبي .

جدول رقم (1)

نتائج إختبار إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى العام والمستوى الأول

المتغير	الرمز	جذر الوحدة في المستوى العام		حالة المتغير	جذر الوحدة في المستوى الأول		حالة المتغير
		T-VALUE	Critical value : 5% level		T-VALUE	Critical value : 5% level	
معدل التضخم	$\bar{P}_t$	-2.42	-2.93	غير ساكن	-6.09	-2.93	ساكن
معدل نمو كمية النقود	$\bar{M}_t$	-5.18	-2.93	ساكن	–	–	–
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	$G\bar{D}P_t$	-1.87	-2.93	غير ساكن	-11.82	-2.95	ساكن
تكلفة الإحتفاظ بالنقود	AP	-6.09	-2.93	ساكن	–	–	–
معدل نمو فائض الطلب الكلي	$(\overline{TD} - \bar{S})_t$	-5.95	-2.93	ساكن	–	–	–
معدل نمو متوسط أجر العامل	$\overline{WL}$	-3.29	-2.93	ساكن	–	–	–
معدل نمو إنتاجية العامل الحقيقية	$\overline{PL}$	-2.90	-2.95	غير ساكن	-6.87	-2.95	ساكن
معدل نمو أسعار الواردات	$\overline{Pm}$	-2.09	-2.94	غير ساكن	-8.41	-2.95	ساكن
مقلوب معدل البطالة	$\frac{1}{U}$	-2.73	-2.93	غير ساكن	-5.97	-2.94	ساكن
معدل نمو سعر الصرف	$\overline{ER}$	-4.37	-2.94	ساكن	–	–	–
معدل أسعار الصادرات	$\bar{P}_x$	-6.42	-2.94	ساكن	–	–	–

معدل نمو الدخل العالمي	$\overline{YW}$	-4.83	-2.94	ساكن			
الأسعار النسبية بين المنتجات الغذائية والمنتجات غير الغذائية	$\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}}$	-4.73	-2.94	ساكن	-	-	-
نسبة عجز الموازنة العامة إلى الإنفاق الحكومي	$\frac{Bg}{G}$	-2.73	-2.94	غير ساكن	-6.52	-2.94	ساكن
كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي	$\frac{SF}{NSF}$	-3.00	-2.94	ساكن	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج *EVIEWS*

2-2 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في العوامل النقدية :

2-2-1 تمهيد :

يعتقد النقوديون أن الهياكل الاقتصادية في الدول النامية قادرة وحدها على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي , أما التضخم فهو ناتج عن إنتهاج سياسات اقتصادية خاطئة , فبعض هذه الدول غالباً ما تلجأ إلى اتخاذ معدلات استثمارية مرتفعة تمول بواسطة عجز الموازنة العامة للدولة أو عن طريق الاقتراض , وبالنظر إلى غياب الادخار القومي الكافي وعدم وجود نظام ضريبي فعال , فإنه عادة ما تركن هذه الدول إلى اتباع أنماط تمويلية تضخمية , تؤدي حتماً لإصدار كميات كبيرة من النقود , وحسب هذا التحليل يعتبر العرض النقدي متغيرا خارجياً ينجم عن قرارات السياسات النقدية النشطة , وما يرافقها من توسع في عرض النقود , يؤدي إلى ظهور طلب كلي متزايد يؤثر بدوره في دفع معدل التضخم نحو الارتفاع .

2-2-2 قياس أثر العوامل النقدية على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

يمكن قياس أثر التقلبات في العوامل النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال استخدام النموذج النقدي الذي وضعه هاربرجر عام 1963 وطبقه على شيلي , وقد اشتقه من دالة الطلب على النقود الذي افترض استقرارها في الأمد الطويل , ومن خلال هذا النموذج فإنه يمكن التعبير عن التضخم من وجهة النظر النقدية تلك في الدالة الآتية (العموص , وأخرون , 1984) :

$$\bar{P}_t = f(\bar{M}_t, \bar{Y}_t, AP) \qquad (1)$$

حيث أن : $(\bar{P}_t)$ معدل التضخم ويعبر عنه هنا بمعدل نمو الرقم القياسي لتكلفة المعيشة , $(\bar{M}_t)$ معدل نمو كمية النقود ويعبر عنها بالمفهوم الواسع (M_2) ويتناسب طردياً مع معدل التضخم أي أن $\frac{\partial \bar{P}}{\partial \bar{M}_2} > 0$, $(\bar{Y}_t)$ معدل نمو الناتج ويعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي $(\bar{GDP})$ بالأسعار الحقيقية ويتناسب عكسياً مع معدل التضخم أي أن $\frac{\partial \bar{P}}{\partial G\bar{D}P} < 0$, (AP) تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية ويعبر عنها بالفرق بين معدل التضخم في السنة الجارية والسابقة أي أن $AP = \bar{P}_t - \bar{P}_{t-1}$

ويدل ذلك على أن الأسعار تتعدل بتغير كمية النقود على فترتين وتتناسب طردياً مع معدل التضخم , ذلك أنه كلما زادت تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية سارع أصحاب هذه الأرصدة بالتخلص منها وبالتالي يزداد عرض النقود وترتفع على أثرها الأسعار , وعليه يتوقع أن تكون $\frac{\partial \bar{P}}{\partial AP} > 0$ هذا مع ملاحظة أن العلامة $(-)$ تعبر عن معدل النمو , ويمكن وضع الدالة السابقة في المعادلة الخطية الآتية :

$$\bar{P}_t = \beta_0 + \beta_1 \bar{M}_{2_t} - \beta_2 \mathrm{G\bar{D}P}_t + \beta_3 AP + U_t \quad (2)$$

حيث : β_0 مصطلح ثابت , β_1 , β_2 , β_3 معاملات , U_t يعبر عن حد الخطأ .

وبتطبيق المعادلة رقم (2) أمكن الحصول على الصورة التالية :

$$\bar{P}_t = 0.22 + 0.06\bar{M}_{2_t} - 0.04\mathrm{G\bar{D}P}_t + 0.48\,AP \quad (3)$$

(0.42) (2.11) (*-1.75*) (*6.32*)

$$\bar{R}^2 = 0.57 \quad SER = 3.25 \quad F = 18.4 \quad DW = 1.26\; R^2 = 0.61$$

وقد بينت نتائج هذه المعادلة مطابقة أشارات معلماتها للفروض النظرية , كما جاءت معلمتي العرض النقدي وتكلفة الإحتفاظ بالنقود ذات معنوية , أما معلمة معدل النمو في الناتج المحلي القومي فلم تكن ذات معنوية كما بينته اختبارات (T) , كما تبين من اختبار (F) معنوية انحدار المعادلة ككل , أما قيمة معامل التحديد (R^2) فقد أوضحت معقولية التفسير النقدي للتضخم لهذه المعادلة , حيث شرحت نحو 61% من التغير في مستوى الأسعار , إضافة إلى عدم معنوية معلمة العرض النقدي وضعف تفسيره إذ لم يجاوز 6% , كما تشير إحصاءة (DW) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

وفي محاولة لتحسين نتائج المعادلة السابقة , فقد تم استخدام فترة إبطاء واحدة لكل من معدل نمو العرض النقدي ومعدل نمو الناتج الحقيقي , فتم الحصول على النتائج التالية :

$$\bar{P}_t = 0.19 + 0.08\bar{M}_{2_t} + 0.04\bar{M}_{2_{t-1}} - 0.05\mathrm{G\bar{D}P}_t - 0.03\mathrm{G\bar{D}P}_{t-1} + 0.48\,AP \quad (4)$$

(2.34) (0.93) (-1.74) (-0.81) (5.29)

$$R^2 = 0.58 \quad \bar{R}^2 = 0.51 \quad SE\mathrm{R} = 3.33 \quad F = (0.37)$$

$$9.08 \quad DW = 1.26$$

ومن المعادلة رقم (4), يتضح الآتي :

أ – وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل نمو العرض النقدي في السنة الجارية , وكذلك السنة السابقة , إلا أن كليهما يؤكدان ضعف تفسير النقود للتغيرات في معدل التضخم , رغم تحسنه مقارنة بالمعادلة رقم (3) , حيث لم يفسر معدل نمو النقود في السنة الجارية سوى 8%, وفي السنة السابقة 4% من التغيرات في معدل التضخم في السنة الجارية , هذا مع ملاحظة أن معلمة نمو العرض النقدي في السنة الجارية ذات دلالة معنوية , أما معلمة العرض النقدي في السنة السابقة فلم تكن ذات دلالة معنوية.

ب – وجود علاقة عكسية بين معدل نمو التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي في السنتين الجارية والسابقة , بما يتفق والفرضيات التي قامت عليها الدالة , إلا أن تفسيرهما للتغير في التضخم كان ضعيفا , حيث بلغ 5% للسنة الجارية , في حين بلغ 3% للسنة السابقة , مع عدم وجود دلالة معنوية لهما .

جـ – وجود علاقة طردية بين معدل نمو التضخم وتكلفة الاحتفاظ بالنقود , بما يتفق والفروض النظرية لهذه الدالة , مع وجود دلالة معنوية قوية بينهما, بما يؤكد وجود أثر التوقعات على معدل التضخم .

د – على الرغم من تحسن تفسير معلمتي العرض النقدي والناتج المحلي مقارنة بالمعادلة رقم (3) إلا أن ذلك جاء على حساب نسبة شرح هذه المعادلة للتغير في معدل التضخم , إذ بلغت نحو 58 % , وقد ثبتت معنوية هذه العلاقة باختبار (F) عند مستوى معنوية 5 % , أما إحصاءة (DW) فلم تتغير مقارنة بالمعادلة (3) , هذا ومما يجدر ذكره أن هذه العلاقة رغم تحقيقها لصحة الفروض النظرية , إلا أنها أثبتت ضعف تفسير النقود للتغيرات الحاصلة في الأسعار, بما يدعو إلى تتبع عدد من المتغيرات الأخرى التي تشارك في تفسيرها وفق وجهات النظر المختلفة , وهو ما تتناوله الفقرات الخاصة بذلك في حينها .

جدول رقم (2)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (4)

		Prob
Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic -6.085	0.000
Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	 -3.610 -2.938 -2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج *EVIEWS*

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , من هنا يمكن القول أن هذه العلاقة قد حققت صحة الفروض النظرية , كما أثبتت أهمية وأثر كمية النقود في تفسير التغيرات الحاصلة في الأسعار , الأمر الذي يؤكد أن أخطاء التحكم في متغير العرض النقود يعد أحد الأسباب المسئولة عن الاستقرار النقدي المحلي (الاستقرار السعري) في الاقتصاد الليبي , الأمر الذي يتطلب من السلطة النقدية ضرورة ضبط ومراقبة العرض النقدي بما ويتوافق واحتياجات النشاط الاقتصادي .

2–3 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في هيكل الإنفاق القومي :

2–3–1 تمهيد :

تعد مقاييس الفجوة التضخمية ذات طبيعة تركيبية لقياس أبعاد عملية التضخم في الاقتصاد, وتماشياً مع هدف الدراسة في هذا الخصوص , فإن قياس الفجوة التضخمية سيتم بدلالة إجمالي فائض الطلب المحلي , إذ أنه من المعروف أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي (بالأسعار الجارية) على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) , فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي على الصعيد المحلي , وهذا الفائض ينعكس بدوره في شكل ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة (

الفضيل : 1982) , ويمكننا أن نشير إلى هذا المقياس باستخدام الصيغة الآتية (معهد التخطيط القومي , 1979) :

$$(5) \qquad = [\ C_P + C_g + I + E\ ] - GDPD_{\mathrm{x}}$$

حيث :

D_{x} = إجمالي فائض الطلب .

C_{p} = الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

C_{g} = الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I = الاستثمار بالأسعار الجارية .

E = الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

ومن المعادلة السابقة يتبين , أنه إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة , فإن الفرق بينهما يتبلور في شكل فائض طلب إجمالي , وجزء من هذا الفائض سوف يشبع عن طريق التوسع في الاستيراد , أما الجزء الباقي من فائض الطلب , فهو يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

جدول رقم (3)

متوسطات فائض الطلب الكلي وأوجه التصرف فيه في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1970 – 2016 (بالمليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة الأساس 1970		الإنفاق المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية				فائض الطلب	نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الفجوة %
القيمة	معدل النمو%	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	الاستثمار الإجمالي	الطلب الكلي			
24775.	1.6	3463.24	7302.94	5363.66	16150.0	136800.	%477.8	%7.8

المصدر : من أعداد الباحث إعتماداً على الآتي :

- صندوق النقد العربي : التقرير العربي الموحد , 1970 –2013 .
- مجلس التخطيط العام : الحسابات القومية 1986 – 2006 .
- مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي والنشرة الاقتصادية , سنوات مختلفة .

ويتضح من البيانات المتاحة عن الاقتصاد الليبي والملخصة في الجدول رقم (3) , كبر متوسط نسبة الفجوة التضخمية إلى الناتج الحقيقي خلال فترة الدراسة , وهذا يعني أن هناك فائضا في الطلب الكلي سجل في الفترة محل الدراسة , بلغ في المتوسط نحو 13680 مليون دينار , مما يعني وجود فجوة تضخمية عامة بلغت في

المتوسط نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 477.8% , وترجع هذه الفجوة إلى زيادة مكونات الإنفاق المحلي الإجمالي موزعا على أنواعه الثلاثة (جانب الطلب) عن الناتج المحلي الإجمالي (جانب العرض) .

2-3-2 قياس أثر متغيرات الإنفاق القومي على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

تعزو بعض نظريات التضخم بأن مصدر التضخم هو نتيجة وجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات , أي نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار , وكما تبين عند قياس الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب في الاقتصاد الليبي , فإنه يمكن النظر إلى أن المستوى العام للأسعار باعتباره دالة في فائض الطلب , وذلك باعتبار هذه الدالة انعكاسا للأسعار المحلية التي تعكسها متغيرات الإنفاق القومي متمثلة في معدلات الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي , لذلك فإن مستوى الأسعار يمكن أن تظهره العلاقة المباشرة بين الأسعار وفائض الطلب , في صورة معدلات نمو , وكما تعبر عنه المعادلة التالية :

$$(6) \qquad = \beta_0 + \beta_1(\overline{TD} - \bar{S})_t + U_t\bar{P}_t$$

حيث $(\bar{P})$ يمثل معدل التضخم معبراً عنه بمعدل نمو الأرقام القياسية لنفقة المعيشة , أما $(\overline{TD})$ فتمثل معدل نمو فائض الطلب الكلي ويعادل معدل نمو الإنفاق القومي , مع ملاحظة أن الإنفاق القومي يتمثل في إجمالي كل من : الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار الإجمالي والإنفاق الحكومي , أما $(\bar{S})$ فيمثل معدل نمو العرض الحقيقي ويعادل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(بالأسعار الثابتة) , أما (U_t) فتعبر عن الأخطاء , كما أن $(\overline{TD} - \bar{S})$ يمثل معدل نمو فائض الطلب الكلي .

وقد نتج عن تطبيق المعادلة رقم (6) الصورة التالية :

$$(7) \qquad = 6.01 + 0.14\ (\overline{TD} - \bar{S})_t\bar{P}_t$$

$$(5.55)\ \ (2.93)$$

$$\bar{R}^2 = 0.16 \quad SER = 6.57 \quad F = 8.58 \quad DW = 0.89 R^2 = 0.18$$

وتوضح هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الفجوة التضخمية بدلالة فائض الطلب المحلي في الاقتصاد الليبي ومعدل التضخم العام , إلا أنها لا تشرح سوى 18% من التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار, كما تدل قيمة إحصاءة (DW) على وجود مشكلة الارتباط الذاتي , وفي محاولة لتحسين نتائج عملية التقدير تم إدخال فترة تباطؤ واحدة على معدل نمو الفائض في الطلب , وكذلك عامل آخر يتمثل في تكلفة الاحتفاظ بالنقود معبراً عنه بـ ($= A \quad - P_t \quad P_{t-1}$) , وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي تم الحصول على النتائج الآتية :

$$(8) \qquad = 8.15 + 0.03\ (\overline{TD} - \bar{S})_t + 0.01(\overline{TD} - \bar{S})_{t-1} + 0.54\ AP\bar{P}_t$$

$$(2.24)\ \ (2.15\ ) \qquad (0.02) \qquad (5.83)$$

$$\bar{R}^2 = 0.77 \quad SEE = 3.35 \quad F = 33.86 \quad DW = 1.32 R^2 = 0.79$$

ويتضح من هذه المعادلة زيادة شرحها للتغيرات في معدل التضخم والتي بلغت نحو 77 % , كما أن إدخال فترة التباطؤ قوى من قيمة اختبار ميكانيكية العلاقة (F) مقارنة بالمعادلة السـابقة , إلا أن إدخال فترة الإبطاء أضعف معنوية معدل نمو فائض الطلب في السنة الحالية مقارنة بالمعادلة السابقة , إضافة إلى ضعف معنوية تفسير المتغير الذي يمثل إبطاء السنة السابقة لمتغير معدل نمو فائض الطلب للتغيرات التي تحدث في معدل التضخم , هذا وفسر كلا منهما على التوالي نحو 3% , 1% من التغير الذي يحدث في معدل التضخم , كما اتضح وجود علاقة قوية لمعامل تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية للنقود , والتي فسرت نحو54% , وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة .

جدول رقم (4)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (8)

Augmented Dickey – Fuller Test	T . Statistic	Prob
Statistic	-3.52	0.012
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

حيث تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5% وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , الأمر الذي يتضح منه أن للعوامل الإنفاقية مشاركة متواضعة – بل وضعيفة – في رفع مستوى الأسعار المحلية, ويعزى ذلك إلى الدعم السلعي , الذي كان تأثيره هاماً في الحد من ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي .

2-4 أسباب ذات علاقة بالتقلبات الحادثة في عوامل دفع التكاليف :

1-4-2 تمهيد :

قد لا يترتب التضخم على حدوث فائض في الطلب فحسب ، وإنما يمكن أن يحدث بسبب ارتفاع النفقات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار, ويرتبط تضخم النفقة عادة بكل من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج , وارتفاع أسعار الواردات , وارتفاع هامش الربح , والزيادة في معدلات الأجور , كذلك فإن انخفاض الإنتاجية يعد أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع تكاليف الإنتاج في كثير من القطاعات الاقتصادية , ومن ثم سبباً قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع , ويمكن تبين إنتاجية المشتغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة , من خلال محتوى الجدول رقم (5) , حيث يتبين بشكل جلي مدى ضآلة معدلات نمو الإنتاجية في غالبية القطاعات الاقتصادية .

كما يُعد الاختلال الحادث بين معدل نمو متوسط أجر المشتغل ومعدل نمو متوسط إنتاجيته , من الأسباب الدافعة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , حيث تشير بيانات الجدول رقم (6) إلى أنه في حين بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو أجر المشتغل نحو 8.8 % نتيجة لمعدلات التوظف المتزايدة في القطاع

الحكومي , فإن المتوسط السنوي لمعدل نمو إنتاجية المشتغل بلغ نحو 2.7 % خلال فترة الدراسة الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوة بين المعدلين قدرت بنحو 6.1 % خلال فترة الدراسة , ومما لاشك فيه أن هذه الفجوة التي نتجت عن تجاوز متوسط معدل نمو الأجر السنوي للمشتغل لمتوسط معدل النمو السنوي لإنتاجيته , قد ساهمت بشكل إيجابي في تغذية موجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي .

جدول رقم (5)

متوسط إنتاجية المشتغل ومتوسط المعامل الحدي لرأس المال في الاقتصاد الليبي

حسب نوع النشاط خلال الفترة 1970 – 2016

ر . م	القطاعات الاقتصادية	الإنتاجية الحقيقية للمشتغل		المعامل الحدي لرأس المال	
		القيمة	معدل النمو%	القيمة	إنتاجية رأس المال
1	قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	733.68	8.2	3.5	0.29
2	قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين	36886.19	0.2 –	0.42	2.4
3	قطاع الصناعات التحويلية	1437.20	8	100	0.01
4	قطاع الكهرباء والمياه	1029.24	3.8	10	0.10
5	قطاع التشييد والبناء	2297.19	14.9	2.17	0.46
6	قطاع الخدمات التوزيعية	987.79	1.4	4.5	0.22
7	قطاع الخدمات الحكومية	2967.86	11.2	2.8	0.36
8	الاقتصاد القومي ككل	2964.53	2.7	3.85	0.26

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر الآتية: ا

- النشرة الاقتصادية والتقرير السنوي (سنوات مختلفة) مصرف ليبيا المركزي .
- وزارة التخطيط : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2011 .

جدول (6)

متوسط إنتاجية المشتغل ومتوسط أجره

ومتوسط مقدار التجاوز بين معدل نمو متوسط أجر المشتغل وإنتاجيته الحقيقية

خلال الفترة 1970 – 2016

متوسط إنتاجية المشتغل بالدينار	معدل النمو% (1)	متوسط أجر المشتغل بالدينار	معدل النمو % (2)	مقدار التجاوز % (2) – (1)
2964.53	2.7	4166.28	8.8	6.1

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا عل المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط : الحسابات القومية : 1970 – 1999 .
- وزارة التخطيط : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 2011 .
- مصرف ليبيا المركزي : النشرة الاقتصادية والتقرير السنوي , سنوات مختلفة

2-4-2 قياس أثر متغيرات عوامل دفع النفقة على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

كما أتضح فيما سبق تفوق معدلات نمو الأجور على معدل نمو الإنتاجية , لذلك فإن العلاقة بين المتغيرات الخاصة بعناصر التكلفة الرئيسية والمستوى العام للأسعار تظهر من خلال العلاقة التالية (الزبيدي , 1990) :

$$\bar{P} = f(\overline{WL} - \overline{PL}) \qquad (9)$$

حيث أن : $\bar{P}$ يمثل معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) , $\overline{WL}$ تمثل معدل نمو متوسط أجر العامل , $(\overline{PL})$ تمثل معدل نمو متوسط إنتاجية العامل الحقيقية .

وتوضح هذه الدالة أن معدل التضخم يتوقف على الفرق بين معدل نمو متوسط الأجر – معبراً عن تكلفة وحدة العمل – ومعدل نمو متوسط الإنتاجية , وبإدخال عامل التضخم المستورد (معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الواردات) تصبح الدالة في الصورة الخطية التالية (*Hagger* , 1977):

$$\bar{P} = a_0 + a_1\overline{WL} - a_2\overline{PL} + a_3\overline{Pm} \qquad (10)$$

حيث أن : $\overline{Pm}$ تمثل معدل نمو أسعار الواردات , وتفترض هذه العلاقة أن :

$a_1, a_3 > 0$, $a_2 < 0$ أي أن معدل نمو متوسط الأجر ومعدل نمو أسعار الواردات تتناسب طردياً مع معدل التضخم , بينما يتناسب معدل نمو الإنتاجية عكسياً مع معدل التضخم , كما تقوم هذه المعادلة على افتراض نظري يقر بأن الأسعار يتم تحديدها بواسطة المنتجين , آخذين في الاعتبار تكلفة الإنتاج للسلعة الواحدة مضيفين إليها هامشاً محدداً للربح , وتعكس المعلمات a_1, a_2, a_3 إسهام هذه العوامل في تكلفة الإنتاج .

ويمكن معرفة أثر كل من الأجور والإنتاجية والأسعار العالمية للواردات على السعر المحلي عن طريق إيجاد المعامل التفاضلي للمعادلة السابقة بالنسبة للمتغيرات المذكورة , وبالتالي يمكن الحصول على المعادلات الآتية :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{WL}} = a_1 \qquad (11)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = a_2 \qquad (12)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = a_3 \qquad (13)$$

وهذه تعبر عن التغير في الأسعار نتيجة لتغير هامشي الأجور والإنتاجية والأسعار العالمية للواردات على المدى القصير .

وفي سبيل معرفة الأثر الدائر بين مستوى الأجور والمستوى العام للأسعار , يمكن الاستعانة بمعادلة أخرى تحدد سعر العمالة (الأجور) بفرض أنها سلعة يتحدد سعرها وفق العرض والطلب , وبالتالي فإن فائض الطلب على العمالة (البطالة) يعمل على تحديد مستوى الأجر, كما يمكن افتراض أن متوسط الأجر يتأثر بمعدل التضخم الجاري , وبالتالي تكون معادلة الأجور كالتالي (*Ackley* : 1978) :

$$= \beta_0 + \beta_1\left(\frac{1}{U}\right) + \beta_2\bar{P}\,\overline{WL} \qquad (14)$$

ومن المعادلتين السابقتين (10) , (14) يمكن معرفة الأثر اللولبي للأسعار والأجور, وتأثر مستوى الأسعار بعناصر التكلفة الرئيسية على المدى الطويل , وذلك عن طريق التعويض عن $(\overline{WL})$ بقيمتها من المعادلة رقم (14) في المعادلة رقم (10) , وإجراء المعامل التفاضلي بالنسبة لمقلوب معدل البطالة , وكذلك الإنتاجية , والأسعار العالمية للواردات , وذلك على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial(\frac{1}{U})} = \frac{a_1\beta_1}{(1-a_1\beta_2)} \quad (15)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = \frac{a_2}{(1-a_1\beta_2)} \quad (16)$$

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = \frac{a_3}{(1-a_1\beta_2)} \quad (17)$$

والمعادلات الثلاث الأخيرة توضح أن الأثر على المدى الطويل نتيجة التفاعل الدائر بين الأجور والأسعار يعتمد على (β_2) أثر التغير في الأسعار على الأجور و(a_1) أثر التغير في الأجور على الأسعار و (β_1) أثر البطالة على الأجور .

وتبين (a_2) أثر التغير في الإنتاجية على الأسعار , كما تبين(a_3) أثر التغير في الأسعار العالمية للواردات على الأسعار المحلية , ومتى كانت $a_1\beta_2<1$ فإن الأثر في المدى الطويل يكون أكبر من الأثر في المدى القصير , إلا أنه لا يكون إنفجارياً (زكي , 1986) .

وبالتطبيق على الحالة موضع الدراسة , كانت المعادلة رقم (4) في الصورة الآتية :

$$\bar{P} = -0.45 + 010\,\overline{WL} - 0.03\,\overline{PL} + 0.17\,\overline{Pm} \quad (18)$$

(-0.53) (2.44) (-1.28) (2.33)

$$\bar{R}^2 = 0.23 \quad SER = 4.37 \quad F = 4.83 \quad DW = 1.84 R^2 = 0.29$$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف , ويلاحظ على هذه المعادلة انسجامها مع الفروض النظرية , وثبوت معنوية معلمة نمو متوسط الأجر, ومعدل نمو أسعار الواردات , بينما لم تثبت معنوية معلمة معدل نمو متوسط الإنتاجية , وذلك باستخدام اختبار (T) عند مستوى معنوية 5%, , كما أن وجود دلالة قوية للعوامل الخارجية ممثلة في معدل نمو أسعار الواردات , يؤكد فعالية التضخم المستورد , ذلك أن طائفة كبيرة من السلع الاستهلاكية إضافة إلى مستلزمات الإنتاج , مستوردة من الخارج , هذا وقد فسرت هذه المعادلة نحو 29% من التغيرات في معدل التضخم , بما يدل على تواضع تفسيره عن طريق عوامل النفقة , كما ثبتت معنوية المعادلة ككل باستخدام اختبار (F).

جدول رقم (7)

نتائج إختبار سلسلة بواقي لمعادلة الإنحدار رقم (18)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic	Prob
Test Critical Values	-6.130	0.000
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويمكن توضيح أثر عوامل التكلفة المحلية في الاقتصاد الليبي على مستوى السعر المحلي في الأجلين القصير والطويل على النحو الآتي :

أ - في الأجل القصير :

ويتضح ذلك عند تطبيق المعادلة رقم (11) لمعرفة أثر الأجور على الأسعار , حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{\mathrm{WL}}} = 0.10 \qquad (19)$$

وهو ما يعني أن ارتفاع متوسط الأجر بنسبة 100% , يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية بمقدار 10% .

أيضاً من المعادلة رقم (12) يمكن معرفة أثر الإنتاجية على الأسعار حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{\mathrm{PL}}} = -0.03 \qquad (20)$$

وهو ما يعني أن زيادة الإنتاجية بنحو 100% سوف تعمل على خفض مستوى الأسعار بنحو 3% وذلك على المدى القصير.

كذلك من المعادلة (13) يمكن معرفة أثر الأسعار العالمية للواردات على الأسعار المحلية , حيث:

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = 0.17 \qquad (21)$$

وهو ما يعني أن ارتفاع الأسعار العالمية للواردات بنحو 100% سوف يعمل على رفع مستوى الأسعار المحلية بنحو 17 % , وذلك على المدى القصير .

ب - في المدى الطويل :

ولتتبع الأثر الدائر بين الأجور والأسعار لمعرفة تأثر الأسعار على المدى الطويل بعناصر التكلفة , يمكن تطبيق المعادلة رقم (14) الخاصة بالأجور , حيث أخذت الصورة التالية :

$$= 8.04 + 32.9\left(\frac{1}{U}\right) + 1.07\,\overline{P} + 0.26\,\bar{P}_{t-1}\,\overline{WL} \qquad (22)$$

$$(3.08)\quad (2.01)\qquad (2.44)\quad (1.48)$$

$$\bar{R}^2 = 0.11 \quad SER = 16.3 \quad F = 2.55 \quad DW = 2.50 R^2 = 0.17$$

وهذه المعادلة تشرح حوالي 17% من التغير في متوسط الأجر , ويعود هذا الانخفاض في النسبة التفسيرية , إلى أن نسبة لا يستهان بها من إجمالي الأجور والمرتبات , هي مرتبات حكومية نتيجة للتوجه الاشتراكي للدولة – حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين– تحكمها عوامل أخرى– أيديولوجية وسياسية – غير المذكورة في المعادلة السابقة . هذا وثبتت معنوية معلمات المعادلة (بإستثناء معلمة إبطاء معدل التضخم), كما ثبتت معنوية انحدار المعادلة ككل باستخدام اختبار (F) وذلك عند مستوى معنوية 5% , هذا مع ملاحظة أن إدخال إبطاء التضخم $(\bar{P}_{t-1})$ الممثل لعامل التوقعات أدى إلى تحسين توافق إشارة معلمة التضخم مع ما هو متوقع نظرياً , ذلك أن إدخال التضخم لوحده أعطى إشارة مخالفة لما هو متوقع نظرياً , وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (8)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (22)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	T . Statistic --8.063 -3.610 -2.938 -2.607	Prob 0.000

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويمكن عن طريق كل من المعادلات (15) و (16) و (17) بيان أثر التغير في الأجور معبراً عنه بمقلوب معدل البطالة , وكذلك الإنتاجية , والأسعار العالمية للواردات على مستوى الأسعار المحلية في المدى الطويل حيث :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial(\frac{1}{U})} = 3.7 = \frac{3.29}{(1-0.107)} = \frac{0.10X\ 32.9}{(1-0.10X1.07)} \quad (23)$$

وهذا يعني أن أي تغير في مقلوب معدل البطالة بمقدار 100% يمكن أن يحدث تغير في الأسعار بمقدار 370% , بما يعني أن أي تغير في معدل البطالة بمقدار 100% سيؤدي إلى إحداث تغير في الأسعار في الاتجاه المعاكس بمقدار 27 %.

وكذلك :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{PL}} = -0.03 = \frac{-0.03}{(1-0.10X1.07)} = \frac{-0.03}{(1-0.107)} \quad (24)$$

وهذا يدل على أن الإنتاجية إذا ازدادت بمقدار 100% فإن الأسعار ستنخفض بمقدار 3% .

كذلك :

$$\frac{\partial \bar{P}}{\partial \overline{Pm}} = 0.19 = \frac{0.17}{(1-0.10X1.07)} = \frac{0.17}{(1-0.107)} \quad (25)$$

وهذا يعني أنه إذا ارتفعت أسعار الواردات بمقدار 100 % , فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الأجل الطويل بمعدل 19 % .

مما سبق يتضح لنا أن عناصر التكلفة المحلية – باستثناء عنصر التكلفة الخارجية – كان لها تأثير متواضع على مستوى الأسعار في المدى القصير , أما عنصر التكلفة الخارجية فقد كان تأثيره أعلى نسبياً , كذلك فإن تأثير معدل البطالة على الأسعار في المدى الطويل كان أعلى نسبياً , بما يعني أن الأثر اللولبي للأسعار والأجور يشكل القدر الأكبر في تزايد الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار المحلية , وبالتالي على الاستقرار السعري .

2-5 أسباب ذات علاقة بالعوامل الخارجية (التضخم المستورد) :

2-5-1 تمهيد :

إذا كان التضخم في الدول الرأسمالية المتقدمة هو المصدر الأساسي للتضخم في الاقتصاد الدولي , إذ يجري نقله من بلد إلى آخر داخل مجموعة الدول المتقدمة نفسها من خلال دورة الأعمال الدولية – المسيطرة على أكثر من 75% من التجارة العالمية – فإنه يتم تصديره إلى دول الجنوب التي تتعامل مع الدول الرأسمالية

في أكثر من 80% من تجارتها الخارجية من خلال قنوات التجارة الخارجية خاصة عن طريق الاستيراد, ويتوقف مدى تأثر الدولة المنقول إليها التضخم بحسب اعتمادها في دخلها القومي على التصدير , ومدى اعتمادها على الاستيراد في تلبية حاجاتها , وكذلك بحسب مكانة الدولة التي ظهر فيها التضخم ومدى تأثيرها في التجارة الدولية (التكريتي , 2010) .

2-5-2 قياس أثر العوامل الخارجية على معدل التضخم في الإقتصاد الليبي :

لتقدير مساهمة العوامل الخارجية في التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة , وذلك عن طريق استخدام عدد من المتغيرات الممثلة للعوامل الخارجية , والتي تمثلت في كل من : معدل نمو أسعار الواردات($\bar{P}_m$) , ومعدل نمو سعر صرف ($\overline{ER}$) , وأسعار الصادرات الليبية ($\bar{P}_x$) , ومستوى الدخل العالمي ($\overline{YW}$) , وذلك من خلال المعادلة أدناه (*Krause & Salant ,1977*) , وبإجراء عملية التقدير تم الحصول على النتيجة الآتية :

$$(26) \qquad =0.11 + 0.23\bar{P}_m + 0.17\overline{ER} + 0.01\,\bar{P}_x + 0.29\overline{YW}\,\bar{P}$$

$$(0.078)\ (2.67) \qquad (2.08) \qquad (0.44) \qquad (0.68)$$

$$\bar{R}^2 = 0.19 \qquad SER = 4.46 \qquad F = 3.38 \qquad DW = 1.75 R^2 = 0.27$$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (9)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (26)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	T . Statistic -5.66 -3.610 -2.938 -2.607	Prob 0.000

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

ويتضح من هذه المعادلة النتائج الآتية :

أ - أن النمو في أسعار الواردات ($\bar{P}_m$) احتل المركز الأول في التأثير على التضخم المحلي – من حيث قيمة المعلمة أو معنويتها – وأتخذ الإشارة الموجبة المتوقعة مما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو أسعار الواردات الليبية ومعدل التضخم , مما يؤكد أن للواردات ومن ثم التضخم المستورد دور لا يستهان به في التأثير على معدلات التضخم المحلية , حيث تفسر معلمة أسعار الواردات نحو 23% من التغيرات التي تحدث في التضخم المحلي .

ب - أن النمو في سعر صرف الدينار ($\overline{ER}$) احتل المركز الثاني– من حيث قيمة المعلمة أو معنويتها – كمتغير مؤثر في التضخم المحلي كما أتخذ الإشارة الموجبة , مما يدل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف

الرسمي ومعدل التضخم , ويؤثر سعر الصرف بصورة غير مباشرة على المستوى العام للأسعار عن طريق تأثيره على فائض الطلب , حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف دوره في زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات , بما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتخفيض العرض الحقيقي الكلي , وبالتالي إيجاد فائض طلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (الشيبة , 2000) , أما نسبة ما فسرته معلمة سعر الصرف من التغيرات التي تحدث في التضخم المحلي فقد بلغت نحو 17%.

جـ - اتخذت إشارة معدل نمو أسعار الصادرات $(\bar{P}_x)$ الإشارة الموجبة المتوقعة نظرياً , وعلى الرغم من عدم معنوية هذه المعلمة , إلا أنه يمكن تفسير الأثر الطردي الذي يحدثه ارتفاع أسعار الصادرات على السعر المحلي , من خلال فائض الطلب المحلي الذي ينشأ نتيجة زيادة الدخول المتولدة من زيادة الصادرات , الأمر الذي ينعكس في ارتفاع مستوى الأسعار المحلية .

د - اتخذت إشارة معلمة نمو الدخل العالمي$(\overline{YW})$ الإشارة الموجبة المتوقعة نظرياً , وعلى الرغم من عدم معنويتها , إلا أن اتخاذها لهذه الإشارة يمكن تفسيره من زاوية كون أن ارتفاع الدخل العالمي عادة ما يصاحبه زيادة في الطلب على الصادرات الليبية (النفطية) , وما يصاحب ذلك من عوائد نفطية , الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في السيولة المحلية , بما يؤدي إلى وزيادة معدلات التضخم المحلية .

هـ - شرحت هذه المعادلة نحو 27 % من التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي , كما ثبتت معنويتها باستخدام اختبار (F) عند مستوى معنوية 5 % بما يدعو لقبولها عند تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على مستوى الأسعار المحلية.

2-6 أسباب ذات علاقة بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي :

2-6-1 تمهيد :

يرى الهيكليون اللذين تناولوا تحليل التضخم بالدول النامية , بأن عملية تحليل هذه الظاهرة يجب أن تستند على كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول , أما القضايا النقدية والمالية فهي لا تلعب إلا دوراً ثانوياً في العملية التضخمية , ومن هنا يعتقد الهيكليون أن التضخم لا يجب تفسيره على أنه زيادة غير طبيعية في كمية النقود , أو أنه نتيجة للإدارة النقدية أو المالية السيئة في هذه الدول , لأن العوامل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تربض وراء زيادة كمية النقود , ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول(زكي , 1983) , ويعد الاختلال الحادث بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة أحد أهم الإختلالات الهيكلية المسببة للضغوط التضخمية في هذه الدول , ذلك أن هذا الاختلال ينعكس في النهاية في الاختلال الحادث بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية , أي بين العرض الحقيقي للسلع والخدمات , وبين الطلب الكلي عليها , وفي هذا الصدد فإن الإقتصاد الليبي يتسم بارتفاع واضح في نسبة مساهمة قطاعات الخدمات وقطاعات التوزيع في الناتج المحلي الإجمالي , وبارتفاع معدلات نمو هذه القطاعات بشكل يفوق معدلات النمو في القطاعات السلعية , كما يبينه الجدول رقم (10) , فإن ذلك يؤدي إلى إحداث نمو في قوى الطلب أكبر من النمو الذي يحدث في قوى العرض الحقيقي للسلع والخدمات , مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع .

جدول رقم (10)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي

ومعدلات نموها في المتوسط خلال الفترة 1970 –2016

قطاع الزراعة		قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين		قطاع الصناعات التحويلية		قطاع الكهرباء		قطاع التشييد والبناء		قطاع الخدمات الحكومية		قطاع الخدمات التوزيعية	
معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية %	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية%	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
10.9	4.3	14.7	64.1	17.2	4.7	14.5	1.3	12.7	8.8	12	16.3	19	18.6

حسبت من قبل الباحث اعتمادا على المصادر الآتية :

- وزارة التخطيط , المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1999.
- مصرف ليبيا المركزي : النشرة الاقتصادية , والتقرير السنوي, سنوات مختلفة .
- صندوق النقد العربي : الحسابات القومية للدول العربية 1973 – 1984 .

2-6-2 قياس أثر الاختلالات الهيكلية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي :

تعرض الإقتصاد الليبي لاختلالات هيكلية , والتي كان لتنفيذ البرامج التنموية أثر في تزايدها , وقد أمكن استخدام عدد من المتغيرات – المعبرة عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي – في عدد من الاختبارات التجريبية , بغرض الحصول على أفضل علاقة معبرة لأثر هذه العوامل على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي , حيث تم التوصل إلى المعادلة الآتية :

$$\bar{P} = \frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + \frac{Bg}{G} + \frac{I}{\Delta Y} + \frac{Rg}{GNP} + \frac{SF}{NSF} \quad (27)$$

حيث $(\bar{P})$ معدل نمو الرقم القياسي لتكلفة المعيشة , $(\bar{P}_f)$ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الغذاء , $(\bar{P}_{nf})$ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار السلع غير الغذائية , (G) الإنفاق الحكومي الإجمالي , (Bg) العجز في الموازنة العامة الممول عن طريق الجهاز المصرفي , $(\frac{Rg}{GNP})$ نسبة فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي , $(\frac{SF}{NSF})$ كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي .

حيث :

$$Bg = G - (RT + RO) \quad (28)$$

$$Rg = I - S \quad (29)$$

وتمثل (RT) الإيرادات السيادية (الضرائب) و (RO) تمثل الإيرادات الجارية الأخرى غير الضرائب والإيرادات الرأسمالية , و (S) إجمالي المدخرات المحلية . أما (I) فتمثل الاستثمار الإجمالي , (ΔY) فتمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

ويرتبط معدل التضخم في هذه العلاقة ارتباطا طردياً مع النسب المذكورة – باستثناء كسر المواد الغذائية – ففي الحالة التي يزداد فيها ارتفاع كل من G و I و P_f والداخلة في حسابه , حيث بارتفاعها يزداد امتصاصها للناتج المحلي والممكن تغطيته , إما بزيادة الإنتاج أو الاستيراد من جهة , أو بارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) من جهة أخرى , أو من الجهتين معا , أما إذا تزايد انخفاض أي من هذه المتغيرات فإن العلاقة الارتباطية تكون عكسية , أما كسر المواد الغذائية فيتناسب عكسيا مع معدل التضخم , فكلما زادت قيمة هذا الكسر دل ذلك على زيادة الناتج الغذائي , فيزاد العرض منه فتنخفض الأسعار , ويقل الاعتماد على الاستيراد المرتبط بالتضخم المستورد , والعكس بالعكس تماماً .

وكانت نتائج المعادلة السابقة على النحو الآتي :

$$= 33.12 + 0.5\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + 0.02\ \frac{Bg}{G} + 0.001\frac{I}{\Delta Y} + 0.11\frac{Rg}{GNP} - 6.7\frac{SF}{NSF}\overline{P} \quad (30)$$

(7.04) (2.31) (0.63) (0.47) (1.6) (-5.57)

$$\bar{R}^2 = 0.44 \quad SER = 5.21 \quad F = 7.21 \quad DW = 1.30 R^2 = 0.51$$

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (11)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (30)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic Test Critical Values 1 % Level 5 % Level 10 % Level	T . Statistic -4.13 -3.610 -2.938 -2.607	Prob 0.003

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

وتوضح هذه العلاقة ما يلي :

أ – أن هناك علاقة إرتباطية طردية مع جميع المتغيرات باستثناء كسر المواد الغذائية .

ب – ثبات معنوية كسر الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية , مما يعني أنه بزيادة الناتج الزراعي بحيث أوضح أثره في حدود 50%على معدل التضخم, مما يعني أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية النسبية, تشكل عاملا مهما من العوامل الدافعة لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

جـ – ثبات معنوية كسر المواد الغذائية , وارتباطه بعلاقة عكسية مع معدل التضخم , تعكس الانخفاض الذي سيحدث في المستوى العام للأسعار عند ارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي .

د – سجلت معلمة نسبة العجز (أو الفائض) في الموازنة الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي قيمة متدنية , إضافة إلى عدم معنوية هذه المعلمة باستخدام اختبار (T) , ويعزى ذلك إلى ضخامة فوائض الموازنة الحكومية المسجلة في أغلب سنوات الألفية الثالثة , وانعدام الدين المحلي المصرفي في تلك السنوات – نتيجة للطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق النفطية , وما رافقها من فوائض واحتياطيات مالية للدولة – الأمر الذي

انعكس في تدني معلمة كسر العجز في الموازنة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي , وعدم ثبات معنويته , على الرغم من العجز المسجل في موازنة الحكومة في أكثر من نصف سنوات الدارسة موضع البحث , وما رافقه من نمو مطرد للدين المحلي المصرفي في تلك السنوات .

هـ – تدني معلمة كسر إجمالي الاستثمار إلى التغير في الناتج المحلي وانعدام معنويته , ويعود ذلك إلى سبق معدل الناتج المحلي الإجمالي لمعدل نمو إجمالي الاستثمار, وضخامة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاستثمار الإجمالي خاصة في سنوات الألفية الثالثة , لنفس السبب المذكور في الفقرة السابقة .

و – انخفاض معنوية فجوة الموارد المحلية , يعود إلى ضخامة المدخرات الحكومية في جل سنوات الألفية الثالثة , لنفس السبب المذكور في الفقرتين السابقتين , على الرغم من وجود هذه الفجوة في أكثر من نصف سنوات الدراسة موضع البحث .

ز– بلغت نسبة شرح هذه المعادلة للتغير في معدل التضخم نحو 51% وهي نسبة يعتد بها , عند تفسيرنا للظاهرة التضخمية في الاقتصاد الوطني من وجهة النظر الهيكلية فقط , ذلك أن التضخم في أي اقتصاد تحكمه عوامل متعددة غير العوامل الهيكلية , كما ثبتت معنوية هذه العلاقة , باختبار (F) عند مستوى معنوية 5% .

3– محددات التضخم في الاقتصاد الليبي :

بغرض الحصول على الدالة التضخمية العامة المعبرة عن كافة المتغيرات الممثلة لكافة محددات التضخم في الاقتصاد الليبي , تم استخدم المتغيرات المفسرة للظاهرة التضخمية , والتي تم استيفاءها من النماذج السابقة , وبإجراء عدد من الاختبارات التجريبية , تم التوصل إلى المعادلة الممثلة لمحددات التضخم في الاقتصاد الليبي الآتية :

$$\bar{P} = 20.25 + 0.22\bar{P}_m + 5.73D + 0.06\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}} + 0.36\overline{ER} - 4.11\frac{SF}{NSF} + 0.09\frac{Rg}{GNP} \quad (31)$$

(4.43) (2.43) (3.72) (3.13) (4.16) (-3.83) (2.03)

$$\bar{R}^2 = 0.66 \quad SEE = 4.03 \quad F13.99 \quad DW = 1.30 R^2 = 0.72$$

حيث : $(\bar{P}_m)$ يمثل معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار الواردات , (D) يمثل متغير كيفي يمثل الأزمات الاقتصادية والسياسية , $(\frac{\bar{P}_f}{\bar{P}_{nf}})$ يمثل كسر معدل نمو أسعار الغذاء إلى معدل نمو أسعار السلع غير الغذائية , $(\overline{ER})$ معدل نمو سعر الصرف , $(\frac{SF}{NSF})$ يمثل كسر الناتج الزراعي إلى الناتج الغير زراعي , $(\frac{Rg}{GNP})$ كسر يمثل فجوة الموارد المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي .

وللقبول بهذه النتيجة يتوجب أن تكون بواقي معادلة الإنحدار مستقرة , حيث تشير نتائج الجدول رقم (12) إلى أن بواقي معادلة الإنحدار مستقرة عند مستوى دلالة 5%, وبالتالي فإن الإنحدار غير زائف .

جدول رقم (12)

نتائج إختبار سلسلة البواقي لمعادلة الإنحدار رقم (31)

Augmented Dickey – Fuller Test Statistic	T . Statistic -4.750	Prob 0.0004
Test Critical Values		
1 % Level	-3.610	
5 % Level	-2.938	
10 % Level	-2.607	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على مخرجات برنامج EVIEWS

هذا ويمكن سرد بعض الملاحظات والحقائق على معادلة التضخم العامة , وذلك على النحو الآتي بيانه :

أ – لقد تمت العديد من المحاولات لإدخال المتغيرات الأخرى التي لم ترد في المعادلة السابقة , والتي كانت لها قوة تفسيرية أو معنوية يعتد بها في النماذج السابقة , مثل تكلفة الاحتفاظ بالنقود أو إبطاء معدل التضخم المحلي أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو معدل البطالة , وكذلك الحال بالنسبة للمتغيرات التفسيرية الأخرى الأقل تفسيرية أو الأقل معنوية مثل معدل نمو السيولة المحلية , أو معدل نمو الأجر أو معدل نمو الإنتاجية للمشتغل أو العوامل الإنفاقية المتمثلة في معدل نمو فائض الطلب الكلي , أو بعض العوامل الهيكلية أو الخارجية الأخرى , إلا أن إدخال مثل هذه المتغيرات إلى المعادلة السابقة قد أثر على معنوية متغيراتها , وفي أحيان كثيرة تحولت إشارة المتغير المدخل إلى الإشارة المخالفة لتوقعات النظرية الاقتصادية وعدم معنويته , وفي أحيان أخرى فإن إدخال مثل هذه المتغيرات لم يزد من القوة التفسيرية للنموذج .

ب – بلغت النسبة التفسيرية للتضخم الحادث في الاقتصاد الليبي نحو 72% للعوامل الخارجية والعوامل الهيكلية , في حين النسبة المتبقية تمثل العوامل الأخرى (العوامل النقدية الإنفاقية وعوامل دفع التكلفة) كما ثبتت معنوية جميع متغيراتها باستخدام اختبار (T) , كما ثبتت معنوية انحدار المعادلة ككل باستخدام اختبار (F) , كما جاءت جميع إشارات معلماتها مطابقة للنظرية الاقتصادية .

جـ – بسبب استبعاد العامل النقدي لضآلة دلالته المعنوية واتخاذه الإشارة السالبة , إضافة إلى عدم معنوية العوامل الإنفاقية وبعض عوامل دفع النفقة وضعف تفسيرها خلال الاختبارات التجريبية , برزت العوامل الهيكلية والخارجية كعوامل مهمة في تفسير التضخم الحاصل في الاقتصاد الليبي , بما يؤكد أن الاختناقات التي تظهر بسبب عملية التنمية بالإضافة إلى الأخطاء التي تشوب هذه العملية تخطيطاً وتنفيذاً , مع عدم تجاوب الهيكل الإنتاجي لمجاراة الطلب المتزايد , الأمر الذي أدى إلى الالتجاء للعالم الخارجي بشكل متزايد لسد العجز الحاصل , وما أدى ذلك من تأثير التضخم العالمي على مستوى الأسعار المحلية .

النتائج والتوصيات :

1–النتائج :

1–1 أظهرت عملية القياس ضعف العامل النقدي في تفسير التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار , مع أن ذلك لا يمنع من أخذ العامل النقدي في الحسبان , ذلك أن البيانات المنشورة

يشوبها الكثير من القصور والتضارب , هذا فضلاً عن تأثره بالسياسات النقدية الإنكماشية التي إتخذتها السلطات النفدية في أغلب سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة بغرض إمتصاص السيولة المحلية الفائضة .

2-1 أظهرت عملية القياس للنموذج الإنفاقي الذي عرض العلاقة بين فائض الطلب ومعدل التضخم , تواضع مشاركة هذه العوامل في دفع مستوى الأسعار نحو الإرتفاع , ويعزى ذلك إلى الدعم السلعي الذي أخذت به الدولة طيلة سنوات الفترة موضع الدراسة .

3-1 أظهرت عملية القياس كذلك قوة تفسير العوامل الهيكلية والخارجية للتضخم في الإقتصاد الليبي .

2- التوصيات :

2-1 في إطار مواجهة التضخم من جانب الطلب , فإن ذلك يتم من خلال التحكم في الطلب على السلع والخدمات في اتجاهين , أحدهما التحكم في المعروض النقدي بمفهومه الواسع , عن طريق التأثير على مكوناته باستخدام السياسة النقدية الفعالة , والآخر يتجه نحو تضييق الفجوة التضخمية عن طريق التأثير على مكونات الطلب الكلي , متمثلة في أوجه الإنفاق المختلفة باستخدام السياسات المالية الإنفاقية .

2-2 بغرض القضاء على الفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب , يتطلب الأمر إستخدام أدوات السياسة المالية والإنفاقية , كضرورة ضغط وترشيد الإنفاق الإستهلاكي الخاص والحكومي , وإعادة النظر في أولويات الإنفاق العام , والعمل على زيادة الجهد الضريبي , مع ضرورة دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لكل وجه من أوجه الدعم الحكومي , ومن ثم تقويمه من حيث مدى ضرورته ومدى كفايته , كما لا يجوز أن تبتعد اعتبارات الدعم الحكومي ومعايير تخصيصه لكافة أنشطة الإنتاج السلعي والخدمي , بالشكل الذي يُمَكِّن هذه الأنشطة من أن تكون دعامة للقاعدة الاقتصادية , ومرتكزاً للبناء الاقتصادي من أجل توفير الاحتياجات الضرورية للسكان .

2-3 يُعد رفع مستوى الإنتاجية أحد الوسائل لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات , لذلك فإن مجال زيادة الإنتاجية كوسيلة من وسائل مكافحة التضخم يتم من خلال تحسين وتغيير الطرق التنظيمية والفنية والإدارية للإنتاج , إضافة إلى ربط الحوافز والمكافآت والترقيات بزيادة الإنتاج .

2-4 ترشيد وضغط الواردات وقصرها على الضروري , ومحاولة التقليل من الواردات الترفية والكمالية باستخدام السياسات الضريبية والجمركية المناسبة , كما يمكن تخفيض التضخم المستورد من خلال تنويع خريطة الواردات , والعمل على تخفيف تركيزها في الدول التي تتسم بمعدلات التضخم العالية , إضافة إلى تشجيع عمليات الإحلال في مجالات الإنتاج والاستهلاك للسلع المحلية محل السلع المستوردة , وذلك عن طريق إدخال نظم جديدة للحوافز الاستهلاكية والاستثمارية تشجع استخدام البدائل المحلية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية .

2-5 إتباع إستراتيجية تنموية من شأنها مواجهة الاختلال الحاصل في علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية , والتي تتم بإتباع سياسات النمو المتوازن التي يمكن إقامتها في قطاعات الإنتاج للسلع الأساسية والتي من

أهمها القطاع الزراعي , وذلك من خلال رصد حد معين من الاستثمارات على مشروعات مختارة تكون أقطاباً قائدة إلى إقامة مشروعات مستقبلية , على أن يتم ربطها بمشروعات أخرى مستقبلية , وعلى أن يتم ربطها بمشروعات أخرى تتكامل معها من حيث تزويدها بمستلزمات الإنتاج , وهو ما يدعو إلى أن يكون التكامل رأسياً .

المراجع

أولاً – المراجع العربية :

1- التكريتي , هيفاء عبد الرحمن (2010) , آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي , دار الحامد للنشر , عمان , 2010 .

2- الشمري , ناظم محمد نوري (2009) , النقود والمصارف والسياسة النقدية , دار زهران للنشر , عمان.

3- رحومة , عبدالسلام , وآخرون (2019) , العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 1990–2018 , مجلة المعرفة , العدد العاشر, كلية التجارة , جامعة الزيتونة – ليبيا .

4- زكي , رمزي (1983) مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي , مجلة الفكر الإستراتيجي العربي , العدد السابع , بيروت .

5- زكي , رمزي (1986) , التضخم في العالم العربي , بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16–18 مارس 1985 , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت .

6- زكي , رمزي (1986) , التضخم المستورد , دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية , دار المستقبل العربي , القاهرة .

7- صالح , أحمد محمد (2006) , دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية للفترة 1990–2003) , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير .

8- العموص , عبد الفتاح وآخرون (1985) , أثر التضخم على مستوى الأسعار في الأقطار العربية ذات العجز المالي (تونس كمثال) , بحث قدم لندوة بعنوان التضخم في الوطن العربي , معهد التخطيط العربي , الكويت 16-18 مارس 1985 .

9- يسري , عبد الرحمن (2000) قضايا اقتصادية معاصرة , الدار الجامعية للنشر , الإسكندرية.

10- عبد الفضيل , محمود (1982) , مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي , الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .

11- الزبيدي , علي صالح (1990) , دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية اليمنية , رسالة دكتوراه في الاقتصاد , جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

12- الشيبة , منى محمد عثمان (2000) , تحليل دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي , رسالة ماجستير في الاقتصاد , أكاديمية الدراسات العليا , طرابلس .

13- معهد التخطيط القومي (1979) , دراسة تحليلية لتفسير التضخم في مصر , القاهرة .

14- مصرف ليبيا المركزي(سنوات مختلفة) , النشرة الاقتصادية .

15- وزارة التخطيط (2006) , المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية 1962-2006 , ليبيا .

16- وزارة التخطيط , الحسابات القومية 1970- 1985 .

17- مجلس التخطيط العام الحسابات القومية 1986 – 2006 .

18- صندوق النقد العربي , الحسابات القومية للدول العربية 1970-2012 .

19- صندوق النقد العربي , التقرير العربي الموحد , سنوات مختلفة .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. *A . J . Hagger : Inflation Theory & Policy , Macmillan Press I . T .D , London , 1977 .*

2. *G. Ackley : Macroeconomics , Theory and Policy , Macmillan Press , New York , 1978 .*

3. *Lawerence B. Krause and Walter S. Salant : Worldwide Inflation- Theory and Recent Experience , Washington D . C . The Brookings Institution , 1977 .*